الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

(ج) التنمية الثقافية

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

(هـ) تنفييذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68475 (A)
0068475

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/55/218):

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/55/89-E/2000/80، A/55/209)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/55/188)

(ج) التنمية الثقافية (A/55/339)

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/55/314)

(هـ) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/55/83-E/2000/62، A/55/121)

١ - **السيد كينيبرغ** (مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/209، وقال إن الاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة قد أُعدَّت في وقت توجد فيه حاجة ماسة إلى إنعاش النمو في غالبية البلدان النامية وإلى دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن العقد الإنمائي الدولي الرابع كان أول عقد يمكن فيه تصور اقتصاد عالمي حقيقي.

٢ - وواصل حديثه قائلا إنه خلال التسعينيات حققت البلدان النامية، كمجموعة، نموا نسبته ٤,٤ في المائة، مقارنة بنسبة ٢.٣ في المائة في الثمانينيات، غير أن التحسُّن في النمو لم يكن عاما. وأضاف أن مستويات الدخل في أقل البلدان نموا زادت بنسبة ٠,٣ في المائة فقط في السنة، وانخفضت بنسبة ٠,٦ في المائة في أفريقيا. وأضاف أنه قد تبيَّن بالمثل أن تحقيق تقدم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هو أصعب مما كان متوقعا. وذكر أن العديد من المؤشرات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة ومعرفة القراءة والكتابة، قد تحسَّنت بدرجات مختلفة خلال التسعينيات، غير أنه لم يتم تحقيق أي هدف من الأهداف المحدَّدة في تلك المجالات. وأشار إلى أن العديد من البلدان الفقيرة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد تعرضت لنكسات، وهو ما يرجع جزئيا إلى الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإلى الزيادة غير المتوقعة في النزاعات. وذكر أنه من سخرية القدر أن مناقشات كثيرة قد أُجرِيَت في التسعينيات بشأن إسهام "عائد السلام" المتوقَّع في تحقيق التنمية. وأضاف أنه على الرغم من أن تقليل الفقر كان موضعا لاهتمام عقود الأمم المتحدة الإنمائية الأربعة جميعها فإن ذلك الهدف لم يتحقق بعد.

٣ - واستطرد قائلا إنه على الجانب الإيجابي كانت سلسلة المؤتمرات العالمية التي عُقِدَت خلال التسعينيات مفيدة في توسيع مفهوم التنمية وتحقيق توافق في الآراء بدرجة كبيرة بشأن المكوِّنات اللازمة لذلك المفهوم، وهو إنجاز لم يكن من الممكن أن يتحقق في عالم الثمانينيات الذي كان منقسما من الناحية الأيديولوجية.

٤ - وأردف قائلا إنه على الرغم من دور "العولمة" الحالي في التنمية فإنه مما يدعو للاستغراب أن تلك الكلمة لا تظهر في الاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة. وأضاف أن استكمال عملية العولمة والتأكد من أنها ستكون في صالح الجميع سيكونان هما العنصران الأساسيان في العقد القادم، غير أن التكنولوجيات الجديدة ستساعد في مواجهة هذا التحدي.

٥ - وانتقل إلى مشروع نص استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة (A/55/89-E/2000/80) وقال إنه يجب أن يكون تقديم التزام بدعم ذلك العقد من خلال تقديم الموارد اللازمة، محليا ودوليا، جزءا لا يتجزأ من أية استراتيجية جديدة. وذكر أنه يجب بصفة خاصة زيادة تحويلات الموارد من خلال القنوات الخاصة والقنوات العامة إلى البلدان التي تؤدي عملية العولمة في الوقت الحالي إلى تهميشها. وأشار إلى أن مشروع الاستراتيجية يهدف إلى دمج النتائج الأساسية للنصوص الرئيسية المتعلقة بالتنمية التي صدرت في الأعوام القليلة الماضية وحظيت بتوافق في الآراء.

٦ - ومضى في حديثه قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/55/188) يُقصد به أن يكون تقريرا وصفيا، وينبغي أن تكون قراءته مقترنة بقراءة البيانات الإحصائية المقدمة في الوثيقة E/2000/46/Add.2. وأضاف أنه على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فإن الحكومات قد تمكَّنت من المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي ومواصلة الإصلاحات التي تجريها. وذكر أن التضخم لا يزال منخفضا، كما أن العملات لا تزال مستقرة. وأشار إلى أن التوازنات الخارجية قد تحسَّنت أيضا وإلى أنه من المتوقع أن يكون للاتحاد الروسي في نهاية السنة فائض في الميزانية. وقال إن احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد جعل لدول البلطيق هدفا مُحدَّدا تسعى إلى تحقيقه، غير أن بلدان رابطة الدول المستقلة لا تزال أكثر عزلة في الاقتصاد العالمي، كما أن تكاملها المالي أصبح أكثر بطءا. واختتم حديثه قائلا إن منظومة الأمم المتحدة لا تزال مستعدة لمساعدة تلك البلدان في استكمال تحوُّلها إلى اقتصاد السوق.

٧ - **السيد خان** (مدير شعبة الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية): قدَّم تقرير الأمين العام المتعلِّق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/55/314)، وقال إن التقرير يقترح إدخال بعض الخطوات تحضيرا لإجراء الحوار الرفيع المستوى الثاني المقرر عقده في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأضاف أن دور الأمم المتحدة في دعم البلدان الأفريقية في تحقيق التنمية ودور الأمم المتحدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا هما من بين الموضوعات التي قُدِّمَت. واختتم حديثه قائلا إن المشاورات ستُجرى أيضا باتباع نهج يجمع بين الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة.

٨ - **السيدة تيبايجوكا** (المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)): قدمت تقرير لجنة المستوطنات البشرية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/55/121) والتقرير المتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الموئل على نحوٍ متَّسِق (A/55/83-E/2000/62)، وقالت إنه في الألفية الجديدة يعيش نصف سكان العالم في مناطق حضرية، وستزيد النسبة خلال ٢٥ عاما إلى الثلثين. وأضافت أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة السريعة ستكون في البلدان النامية. وذكرت أن الاقتصادات التي توجد قواعدها في المناطق الحضرية تسهم بجزء كبير في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية البلدان. وأضافت أنه من الممكن أن تصبح المدن قاطرات للنمو ونماذج للديمقراطية وتعايش الثقافات المتعددة، غير أنه من الممكن أيضا أن تكون تلك المدن نفسها أماكن للاستغلال والمرض وجرائم العنف والبطالة والعمالة الناقصة والفقر المدقع.

٩ - وواصلت حديثها قائلة إن الفقر قد أصبح ظاهرة حضرية متزايدة، كما أن تأنيث الفقر هو جانب آخر للتوسع الحضري. وأضافت أن تعزيز حقوق المرأة وسيطرتها

على الموارد وزيادة إشراكها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ينبغي أن تكون في صلب التحسينات الشاملة التي تُجرى في مجال الإدارة الحضرية.

١٠ - واستطردت قائلة إن عصرا جديدا لعولمة الاقتصاد والمعلومات ولإضفاء الطابع المحلي على الحياة الاجتماعية والسياسية قد بدأ. وأضافت أن دور الحكومات الوطنية قد أصبح أكثر تعقُّدا، كما أنه يجب أن يعاد تعريف، واستنباط، مفهوم الحكم المحلي والوطني والعالمي كي يكون موائما للحقائق الجديدة. وذكرت أن جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هو في الأساس جدول أعمال محلي يتطلب جهات فاعلة محلية، إذ أن مجتمعات عالم العولمة قد اكتسبت من بعضها أفضل الخبرات.

١١ - وأردفت قائلة إنه ينبغي أن يكون تحسين تنسيق استعراض السياسات المتعلقة بالمأوى والتنمية الحضرية المستدامة أحد النتائج الرئيسية لأعمال اللجنة في الدورة الحالية. وأضافت أنه قد آن الأوان لتقييم التقدم الذي أُحرِز في تنفيذ الأنشطة على المستويين الوطني والمحلي، وفي إقامة الشراكات ودور المجتمع المدني، وكذلك في رصد وتقييم التعاون الدولي.

١٢ - ومضت في حديثها قائلة إن برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لفترة السنتين الحالية يركِّز على موضوعين رئيسيين من الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وهما توفير المأوى المناسب للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وأشارت إلى الحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري التي تركِّز على أساسيات الإدارة السليمة للمدن والمستوطنات البشرية. وذكرت أن الحكم الحضري السليم هو شرط ضروري لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وخاصة عندما يوفِّر إطارا لعمل مستدام من أجل القضاء على الفقر. وأضافت أن "تحالف المدن" بين مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والبنك الدولي يعالج أيضا الهدفين الرئيسيين لجدول أعمال المؤتمر، ومن الممكن أن يصبح ذلك التحالف مبادرة عالمية رئيسية. وذكرت أنه لتشجيع المزيد من التعاون فيما بين الوكالات فإن مؤتمر "الموئل" يعمل، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل وضع بواعث القلق بالنسبة للمناطق الحضرية في مقدمة جدول أعمال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٣ - وأعربت عن أملها في أن يُعرض على الدورة الاستثنائية مشروع الميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي. وقالت إن الهدف الأول للدورة الاستثنائية سيتمثل في إجراء الاستعراض التطلعي للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال مؤتمر "الموئل" على المستويين المحلي والإقليمي. وبعد أن استعرضت عددا من الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية المقرر عقدها كجزء من العملية التحضيرية، أبرزت التزامها الشخصي بجعل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مركزا للتميُّز في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في الألفية الجديدة.

١٤ - **السيد ويبغين** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قدم التقرير المتعلق بحالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للجبال التي سيُحتَفل بها في عام ٢٠٠٢ (A/55/218)، وقال إن السنة تتيح فرصة كبيرة لزيادة الوعي بالأهمية العالمية للنظم الإيكولوجية الجبلية وفي تشجيع اتخاذ إجراءات، وخاصة على المستوى الوطني، لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وحفظ المناطق الجبلية. وأضاف أن التقرير يصف بعض النماذج التي يمكن الأخذ بها في وضع الترتيبات المؤسسية الوطنية للأعمال المتعلقة بالسنة. وأشار إلى أن التقرير قد أورد أيضا تعليقات على وضع معايير للتنمية المستدامة للجبال، وكذلك على ارتفاع شدة انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية في المناطق الجبلية، وكذلك

على آثار إدارة مستجمعات الأمطار في المناطق الجبلية على كمية، ونوعية، المياه العذبة التي تصل إلى المناطق الواقعة أسفل المجرى المائي. وذكر أنه يجب توفير الأموال الكافية ليس فقط للاحتفال بالسنة بل أيضا لتنفيذ البرامج الطويلة الأجل لتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها بشكل مستدام. واختتم حديثه قائلا إن ورقة مفاهيم وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تتضمن مزيدا من المعلومات عن السنة.

١٥ - **السيد حمد** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قدم تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن التنمية الثقافية، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/55/339، وقال إن أثر العولمة على الحياة الثقافية للأمم هو أثر تصعب ملاحظته ولكنه متغلغل بعمق. وأضاف أنه بالنظر إلى أن وسائل إنتاج السلع الثقافية تتركز، على نحو غير ملائم، في جزء واحد من العالم فإن ثقافة الإنتاج بالجملة تميل إلى أن تحلّ محلّ الابتكار الفردي والتنوع الثقافي في المجتمعات الأقل تقدما. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي لذلك أن يضع المجتمع الدولي في اعتباره الحاجة إلى الحفاظ على نمط مستدام للتنمية الثقافية.

١٦ - **السيد رادولف** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): أوضح أن التقرير الذي يصدر كل سنتين عن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة والذي سيُقدَّم في عام ٢٠٠١ وفقا للقرار ١٧٢/٥١ سوف يُدمَج في تقرير مشترك بين الوكالات وسيتضمن نتائج اجتماع المائدة المستديرة السابع المشترك بين الوكالات والمعني بالاتصال لأغراض التنمية، وهو الاجتماع الذي نظَّمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في السلفادور دي باهيا، في البرازيل، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأضاف أن المشاركين قد بحثوا سُبُل تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والجامعات، بما في ذلك إمكان إنشاء موقع على "الويب" لجمع نتائج البحوث والوسائل التي تستخدمها البرامج من أجل الاتصال لأغراض التنمية. وذكر أن الاجتماع قد أقرّ أيضا بالدور الاستراتيجي لوسائط الإعلام المجتمعية، واقترح إجراء حصر لأفضل الممارسات التي تسهِّل التدريب في مجال الاتصال.

١٧ - وواصل حديثه قائلا إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قد اضطلعت بعدد من المبادرات الجديدة، بمشاركة من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، للمساعدة على نشر المعلومات المتعلقة بالتنمية من خلال تعزيز القدرات التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات في البلدان النامية. وأضاف أن المنظمة تشترك في عدد من المشاريع الإذاعية المجتمعية، وهي عاكفة بالفعل على إقامة مراكز مجتمعية متعددة الأغراض للاتصالات السلكية واللاسلكية. وذكر أن المنظمة ملتزمة بزيادة فرص حصول الجمهور على المعلومات من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وذلك عن طريق زيادة قدر المعلومات الموجودة في المجال العام، وتطوير التدريب على المستويين المحلي والوطني، وإنشاء مكتبات رقمية، والمساعدة في تطوير المحتوى المحلي للبرامج باللغات المحلية. وذكر أن منظمة "اليونسكو" سوف تعقد قريبا اجتماعات في مقرها تحت شعار "أخلاقيات المعلومات في عام ٢٠٠٠".

١٨ - واستطرد قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية يتعامل في اتصالاته المتعلقة بالأنشطة الإنمائية مع وسائل الاتصال على أنها أداة للتأييد وتعبئة الموارد وإقامة الشراكات وبناء القدرات. وأضاف أن البرامج الميدانية للصندوق تستخدم الاتصال في لَفت الانتباه لحاجات الأزواج والأسر والأفراد في مجالي الصحة الإنجابية والسكان. وذكر أن الصندوق قد نظَّم عددا من الحلقات الدراسية الدولية في السنوات ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بشأن استخدام

الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دعم برامجه على المستوى القطري من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف أن الصندوق قد أنتج أيضا مجموعات تدريبية عن الاتصال في مجال الدعوة لبرنامج للتعلُّم عن بُعد في مجال السكان، وعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشأن الحملة الرامية إلى إشراك الرجال في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضاف أن الصندوق سيواصل العمل مع وكالات في قطاع معلومات التكنولوجيا الجديد لتحسين إمكانية وصول أفراد المجتمع المحلي إلى الوصلات الأساسية ولتعزيز المضمون المحلي في البرامج المتعلقة بالسكان وبالصحة الإنجابية.

١٩ - وأردف قائلا إنه داخل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يُعدّ الاتصال لأغراض التنمية جزءا من عملية التحوُّل الاجتماعي التي تُنفَّذ من خلال حملات الدعوة والتعبئة الاجتماعية وبرامج الاتصال. وأضاف أن المشاريع الرئيسية التي تنفذها المنظمة خلال عام ٢٠٠٠ تشمل إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجتمعية في برامجها وإجراء اتصالات بشأن القضاء على مرض شلل الأطفال وتوسيع برامج التطعيم ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الأم إلى الطفل. واختتم حديثه قائلا إن المنظمة قد أنشأت على شبكة "الإنترنت" موقعا يحمل إسم "أصوات الشباب" للربط بين الأطفال والمراهقين في بلدان مختلفة.

٢٠ - **السيد أنايدو** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين،وقال إنه في أعقاب الحرب الباردة توجد فرص هائلة للاستثمار في إحداث تحوُّل في الحالة الإنسانية. وأضاف أن الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع تهدف إلى إيجاد بيئة دولية تضمن تسارع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية كأساس لتعزيز التعاون الدولي. وذكر أنه قد تحقق بعض التقدم وأن المناخ اللازم لإقامة نظم سياسية مبنية على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان قد أصبح موجودا الآن.

٢١ - وواصل حديثة قائلا إنه مع ذلك، وفي وقت تكونت فيه ثروات لم يسبق لها مثيل،لا يزال ١,٢ بليون شخص، ومعظمهم في البلدان النامية، يعيشون في فقر مُدقع. وأضاف أن بلدانا نامية قليلة هي التي تمكنت من تقليل الفقر أو تحقيق أهداف الإستراتيجية الإنمائية الحالية وذلك بسبب عبء الديون الخارجية وعدم استقرار الأسواق المالية وتقلص الموارد المالية المخصصة للتنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. وذكر أن تلك البلدان عاجزة عن الاستفادة من مزايا العولمة أو من الفرص التي تُتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة. وأضاف أنه يجب لذلك أن تعالج الاستراتيجية الإنمائية للعقد المقبل مشكلة أساسية وهي عدم كفاية الموارد المخصصة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المستويين المحلي والخارجي. وذكر أنه يجب أن تسعى تلك الاستراتيجية إلى تحسين تدفق التمويل الإنمائي، كما ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه. وأشار إلى أنه يجب أن تُلغى على الفور ديون البلدان النامية. وذكر أنه ينبغي أن تضمن الاستراتيجية الجديدة أن يكون النظام التجاري الدولي نظاما متسما بالعدالة والشفافية ويتيح وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. وأضاف أنه ما لم يتم توفير الموارد الكافية فإن البلدان النامية لن تتمكن من حل مشكلات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتدهور البيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٢٢ - وأردف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ تؤيد الجهود التي تُبذل داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. واستدرك قائلا إنه ينبغي، مع ذلك، ألا يُسمح بأن تَحِل تلك الجهود محل البرامج التي تُنفَّذ لصالح البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وهي بلدان عكف عدد كبير منها على إجراء إصلاحات أساسية.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه من الممكن للثقافة، في البلدان النامية، أن تعزِّز الابتكار وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ تثني على الدعم الذي يُقدَّم إلى البرامج الثقافية من جانب البنك الدولي ومؤسسات مالية إقليمية، وتؤيد المقترحات التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتعزيز السياسات العامة التي تُقرّ بدور الثقافة في التنمية وذلك من خلال تعبئة المعلومات والمعرفة وتبادلها. وذكر أن المجموعة تحثّ على تنفيذ توصيات المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية، وتؤيد عقد حوار رفيع المستوى بشأن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، بحيث تُعقَد المشاورات قبل الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة مباشرة. وقال إنه ينبغي أن يركِّز الحوار على إنشاء آليات لتحقيق التكامل الاجتماعي، بما في ذلك بناء القدرات، ونشر المعرفة التقنية ونقل التكنولوجيات، وتعبئة الموارد المالية.

٢٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن ينصَّب تركيز الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال "الموئل"، والتي ستُعقَد في حزيران/يونيه ٢٠٠١، على تنفيذ جدول الأعمال وليس على تنقيحه. وأضاف أنه ينبغي تشجيع البلدان النامية على أن تشارك بالكامل في العملية التحضيرية وفي الدورة نفسها وأن يتم توفير الأموال اللازمة لتمكين تلك البلدان من إرسال وفود. وذكر أنه ينبغي تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وزيادة كفاءته. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تضع اللجنة المسائل المتعلقة بالتنمية في صلب جدول عمال العقد الأول من الألفية الجديدة.

٢٥ - **السيدة غرا** (فرنسا): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه، هي أستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة هنغاريا، وقالت إن تقرير الأمين العام (A/55/209) يبين أنه على الرغم من تحقيق بعض التقدُّم في إنعاش، أو تسريع، النمو الاقتصادي وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية فإن الفروقات الإقليمية قد أصبحت أكثر وضوحا، كما أن الحالة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا هي بصفة خاصة غير مواتية. وأضاف أن هذا قد أصاب الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل لأنه قدَّم نسبة ٤٥ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، كما قدَّم نسبة ٥٨ في المائة من المساهمات التي قُدِّمَت للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقَلَة بالديون. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل على تحقيق الهدف المتمثِّل في أن تكون قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية معادلة لنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من رأيه أنه ينبغي أن تكمِّل المساعدة الإنمائية الرسمية الموارد الوطنية وأن تُستخدَم تلك المساعدة في تعبئة الاستثمار المالي الدولي الخاص المباشر في البلدان النامية. وأضافت أنه ينبغي زيادة فعالية المعونة بتحسين إدارة البرامج في الميدان وبتعزيز المشاركات بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية. وأشارت إلى أنه من الضروري تحقيق تقدُّم في تنفيذ المبادرة المعزَّزة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقَلَة بالديون وذلك لتمكين البلدان المتلقية من تعبئة موارد جديدة لتقليل الفقر.

٢٦ - وواصلت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي مصمم على زيادة الوعي السياسي بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يُعتَبَر الآن السبب الأول للوفيات في أفريقيا، كما أنه يحبِّذ عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذه المشكلة.

٢٧ - واستطردت قائلة إن الجمع بين الأهداف التي اعتمدها المجتمع الدولي في المؤتمرات الرئيسية التي عُقِدَت في التسعينيات في وثيقة واحدة، حسبما اقترَحَته الأمانة العامة، سيكون وسيلة ملائمة لعرض الاستراتيجية الإنمائية للعقد الأول من الألفية الجديدة، وسيتطلب قيام الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف بدور نشط إلى أقصى حدٍ ممكن. وأضافت أنه ينبغي تعزيز الفصول المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وذكرت أنه لكفالة حُسن استخدام الموارد المخصصة للتنمية يجب أن تتولى مؤسسات خاضعة للمساءلة إدارة الشؤون العامة إدارة سليمة، كما يجب تعزيز حكم القانون وإشراك المواطنين في القرارات التي تؤثر عليهم. وأضافت أن احترام حقوق الإنسان هو عنصر هام في تحقيق التنمية العادلة. وأشارت إلى أن نتائج الدورات الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة ينبغي متابعتها بطريقة متماسكة وذلك لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

٢٨ - وانتقلت إلى البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال، وقالت إن الاتحاد الأوروبي حريص على أن يرى أن البلدان جميعها تستفيد بالكامل من انفتاح التجارة الدولية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي مصمم على مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع سياسات محلية متماسكة، وتعزيز الاستقرار والأمن، وبناء قدرات مؤسسية خاصة وعامة، ومعالجة مشكلات الفساد والإجرام والاقتصاد المستَتِر. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يحثّ وكالات الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية على مضاعفة جهودها لدمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وفيما يتعلق بالبند ٩٤ (هـ) من جدول الأعمال، أعربت عن أملها في أن تؤدي الدورة الاستثنائية المقبلة التي ستعقدها الجمعية العامة لإجراء استعراض عام لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى إثارة الوعي بالتحديات التي تواجهها مدن العالم، وإلى اعتماد إعلان بشأن المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة. وأضافت أنه ينبغي أيضا أن يعاد تأكيد التزامات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، مع التركيز بالتساوي على توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة في عالمٍ يتجه نحو التوسع الحضري. وذكرت أنه ينبغي إشراك ممثلي الاتحادات الدولية للسلطات المحلية إلى أقصى حدٍ ممكن، بجانب ممثلي الحكومات، في متابعة جدول أعمال "الموئل". وأشارت إلى أن الحكومات الوطنية لها أيضا دور هام في هذا الشأن.واختتمت حديثها قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستدعم العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض، كما أنها ستواصل دعم البلدان النامية الشريكة من خلال التعاون الثنائي والبرامج التي يديرها الاتحاد الأوروبي.

٣٠ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إنه يجب أن يعمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بنشاط على معالجة واحدة من أكثر المشاكل إلحاحية في بداية القرن - وهي مسألة تعجيل التوسع الحضري في البلدان النامية، التي أُبرِزَت في تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وأعرب عن ترحيبه بالمشاركة القائمة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والبنك الدولي في إطار "رابطة المدن" وخطة عملها التي تحمل إسم "مدن خالية من

الأحياء الفقيرة"، وأعرب عن أمله في أن تؤدي حلقة النقاش التي ستُعقَد بعد ظهر ذلك اليوم إلى تشجيع مزيد من البلدان على دعم أهدافها. وذكر أن النرويج هي من أوائل البلدان التي أيَّدت "الحملة العالمية لضمان الحيازة" التي قامت بها الرابطة، وهي حريصة على نجاح تنفيذها. وأضاف أنه ينبغي أن تركِّز الحملة على دور المرأة وعلى الحاجة إلى أن يكون لها الحق، ضمن أمور أخرى، في أن تتملك الأرض وأن ترثها وفي أن تحصل على قروض للإسكان. وأضاف أن نجاح الحملة في الهند وأفريقيا قد لَفَت الانتباه، بالفعل، إلى هذه المسألة الهامة على أعلى المستويات السياسية.

٣١ - وواصل حديثه قائلا إنه قد أُجريَت مناقشات أولية هامة خلال الدورة الموضوعية الأولى التي عقدتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وذلك لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وأضاف أن وفده يتطلع إلى عقد الدورة الموضوعية الثانية، التي ستستفيد من مدخلات لجنة المستوطنات البشرية، وعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي الذي سيُعقد في فيستراس، في السويد، في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء استعراض شامل. وأعرب عن أمل وفده في أن تؤيد الجمعية العامة القرار ٣/١ المتعلق بالنطاق الذي ستغطيه عملية الاستعراض والتقييم، وهو القرار الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في دورتها الموضوعية الأولى، وكذلك المبادئ التوجيهية للمشاركة في الدورة الاستثنائية، التي أقرَّت بدور السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - واستطرد قائلا إن موضوع الحوار الرفيع المستوى الثاني المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، وهو "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين" له أهمية وفائدة كبيرتين. واختتم حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بطرائق إجراء الحوار فإن وفده يؤيد التوصية التي تدعو إلى الجمع بين الاجتماعات العامة واجتماعات المائدة المستديرة الوزارية والأفرقة غير الرسمية وإلى أن يعرض الرئيس ملخصا يتضمن نتائج الحوار.

٣٣ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه فيما يتعلق بالبند ٩٤ (أ) فإن تقرير الأمين العام (A/55/209) يعطي صورة موضوعية بشكل عام للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في التسعينيات. وأضاف أنه على الرغم من التقدُّم الواضح الذي تحقق فإنه لم يتحقق تقدُّم كبير في القضاء على الفقر، وكان التقدُّم في تنمية مجموعة كبيرة من البلدان، بينها بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل، ضئيلا للغاية. وذكر أنه من الضروري، في هذه الظروف، التعلُّم من أخطاء التقدير والحساب التي ارتُكِبَت خلال العقد الماضي ووضع استراتيجية إنمائية دولية جديدة تستند إلى الحقائق الجديدة لعالمٍ تسوده العولمة ويقوم على أساس الاعتماد المتبادل، مع مراعاة النتائج والتوصيات المفاهيمية للمحافل العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة. وأضاف أن مشروع نصّ الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الحالي (A/55/89-E/2000/80) يركِّز، عن حق، على الأهداف التي حدَّدتها قمة الألفية كأهداف لها أولوية. وأشار إلى أنه من المهم للغاية كي تُنفَّذ تلك الاستراتيجية تنفيذا عمليا أن تحظى بتأييد واسع النطاق سواءً من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو من جانب الجهات الشريكة في التنمية التابعة للأمم المتحدة، وبينها مؤسسات متعددة الأطراف.

٣٤ - وواصل حديثه قائلا إن التقرير المتعلق بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/55/188) يقدِّم معلومات وقائعية مفيدة، غير أنه يجب أن يركِّز بدرجة أكبر في المستقبل على التحليل. وذكر أنه على مدى العقدين الماضيين حقق عدد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدما كبيرا في إصلاح اقتصاداتها،

وتغلَّبت تلك البلدان على الآثار السيئة للأزمة المالية وأنشأت هياكل أساسية وآليات مؤسسية جديدة، ولو أن هذه العملية لم تستكمَل بعد. وأضاف أن غالبية هذه البلدان تواجه مهام عاجلة تتعلق بتحقيق الاندماج الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحقيق تحوُّلات هيكلية في اقتصاداتها، وتعزيز القطاع المالي وقطاع المصارف فيها، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحماية البيئة، وتعزيز الديمقراطية والإدارة العامة. وأشار إلى أن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، التي تشمل المساعدة التقنية المقدَّمة من الأمم المتحدة، ستساعد هذه البلدان على تنفيذ تلك المهام.

٣٥ - واستطرد قائلا إن مفهوم "المرور بمرحلة انتقالية" هو نفسه مفهوم محدود زمنيا. وأضاف أن عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد استكمَل تقريبا العملية الانتقالية وسيكون قادرا، بدرجة ما، في وقت قريب على الانضمام إلى مجتمع المانحين. وذكر أن مدة المرحلة الأخيرة ستَعتَمِد بدرجة كبيرة على مدى فعالية المساعدة الدولية المقدَّمة إلى تلك الدول. وأضاف أن وفده يعتقد بأنه من الممكن أن تستفيد بلدان أخرى، وخاصة البلدان النامية، من خبرة النجاح في المرور بمرحلة انتقالية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة لديها إمكانات فريدة بالنسبة لنشر تلك الخبرة.

٣٦ - ومضى في حديثه قائلا إن وفده يؤيد، بصفة عامة، التحضيرات لعقد الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، ويَعتَبِر أن الموضوعات التي تم اختيارها هي موضوعات ملائمة. وأضاف أن وفده يعتقد، في الوقت نفسه، بأنه ينبغي أن تُجرَى العملية التحضيرية بمشاركة من جميع الوفود المهتمة وبأنه يجب كفالة أن تكون تلك العملية متسمة بالشفافية.

٣٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بنتائج الدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ويعتقد بأنه ينبغي أن تكون القرارات التي اتُخذت خلال تلك العملية متسمة بالتوازن والواقعية وأن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان.

٣٨ - وأعرب في نهاية حديثه عن تأييد وفده للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة تحضيرا للسنة الدولية للجبال، التي تعتَبَر مبادرة مفيدة وضرورية.

٣٩ - **السيد أوسي - دانكواه** (غانا): قال إنه على الرغم من نجاح البلدان النامية في تنفيذ سياسات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحريره في التسعينيات فإن حالتها الاقتصادية والاجتماعية لم تتحسَّن كثيرا، بل تدهورت في بعض المناطق. وأضاف أن حالات الفشل هذه موثَّقة تماما في تقرير الأمين العام (A/55/209، الفقرة ٨)، وهي تُعزى، بدورها، إلى العجز عن تنفيذ سياسات على المستوى الدولي بشأن التجارة والديون والتدفقات المالية الدولية، وكذلك إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى بطء التقدُّم في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقَلَة بالديون.

٤٠ - وواصل حديثه قائلا إنه عند وضع استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة استنادا إلى الدروس المستفادة يجب أن يتمثَّل الافتراض الأساسي في أن تنمية البلدان النامية هي في صالح البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمعالجة ضعف البنيان الإنمائي الحالي المفَكَّك. وذكر أنه قد آن الأوان لاتباع نهج منسَّق يحقق تزامن الإجراءات المتخذة بشأن إصلاح الاقتصاد الكلي، والديون، والوصول إلى الأسواق، وتعزيز البنية المالية، وزيادة المشاركة العامة/الخاصة. وأشار إلى أنه من الضروري لتحقيق هذا الهدف توفير المساعدة الإنمائية

الرسمية الكافية وإيجاد بيئة تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والتقدُّم الاجتماعي. وذكر أنه يجب على البلدان النامية، من جانبها، أن تسعى إلى كفالة الحكم الرشيد والإدارة السياسية والاقتصادية السليمة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تنعكس هذه المسؤولية المشتركة بين البلدان النامية والمجتمع الدولي في المناقشات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى المتعلقة بتمويل التنمية، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك في عمليات الاستعراض والمتابعة للمؤتمرات العالمية الرئيسية.

٤١ - **السيد أوراتمانغون** (إندونيسيا): قال إن وفده قد عمل على نحو وثيق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين وشركاء تفاوضيين آخرين لكفالة اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٤/٢١٣ الذي حدَّد موضوع "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين" كموضوع للحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وأضاف أن وفده مرتاح لتحديد الموضوعين الفرعيين وطرائق إجراء الحوار، أي تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإدرار موارد مالية جديدة على الصعيدين العام والخاص استكمالا للجهود المبذولة في التنمية وتعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة، وتيسير سُبُل حصول تلك البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصال (A/55/314، الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) من الفقرة ٩) ومستعد للعمل على نحو وثيق مع الوفود الأخرى في التحضير لإجراء الحوار الرفيع المستوى وتنظيمه.

٤٢ - وانتقل إلى البند ٩٤ (هـ) من جدول الأعمال وشدَّد على الحاجة إلى تنفيذ الهدف المزدوج وهو توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة. وأضاف أن مداولات اللجنة تجري، بصفة عامة، في ظل خلفية قاتمة - فنصف سكان العالم يعيشون في فقر مطلق، وأعداد المشرَّدين آخذة في الازدياد، وعدد السكان يزيد زيادة هائلة، والتوسع الحضري آخذ في التزايد، والمدن الضخمة تزداد نموا. وذكر أن الوضع معقَّد في آسيا بسبب الأثر السلبي للعولمة وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وتشرُّد أعداد كبيرة من السكان بعد حدوث كوارث طبيعية. وأضاف أنه نتيجة لذلك تضخَّمت الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية بمعدلات تتجاوز المعدلات العادية للنمو الحضري.

٤٣ - واستطرد قائلا إن الاستعراض والتقييم الشاملين المقبلين لتنفيذ المبادئ الرئيسية لجدول أعمال "الموئل" والالتزامات والاستراتيجيات الرئيسية العشرين، اللذين اقترحتهما لجنة المستوطنات البشرية، ينبغي أن يكونا بمثابة محفل لمعالجة الوضع الحالي للمستوطنات البشرية، وتبادل المعلومات بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة والقرارات التشريعية التي تصدر على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والعالمي، وتبادل أفضل الخبرات والدروس. وأضاف أنه ينبغي أن يركِّز الاستعراض ليس فقط على التدابير المتخذة على المستوى المحلي بل أيضا على الطرق والوسائل الكفيلة بتوليد موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ جدول أعمال "الموئل"، وكذلك على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي. وذكر أن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى دعم مشاركة البلدان النامية في العملية التحضيرية، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات الإقليمية وفي الدورة الاستثنائية نفسها. وأضاف أنه ينبغي أيضا تأييد إشراك السلطات المحلية والشباب والمرأة في الوفود الوطنية التي ستحضر الدورة الاستثنائية. وأشار إلى أنه تماشيا مع جدول أعمال "الموئل" ينبغي إدماج منظور دعم استقلال الأسرة في التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالمستوطنات البشرية، مع احترام مختلف القيم الدينية والأخلاقية والثقافية.

٤٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات والإجراءات المختلفة التي ستنفذها لجنة المستوطنات البشرية. وقال إن وفده يشجِّع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تفي بالتزاماتها وفقا لجدول أعمال "الموئل" وعلى أن تنسِّق أعمالها بشكل أوثق كلما كان ذلك ممكنا. وأضاف أن نظام مديري المهام لجدول أعمال "الموئل" سيكون وسيلة فعَّالة لتعزيز دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) كمركز تنسيق لعملية تنفيذ جدول أعمال "الموئل". وذكر أن وفده يرحبِّ أيضا بالحملات العالمية التي يقوم بها المركز لمكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة الحضرية والمستوطنات البشرية في عصر للتوسع الحضري الذي لم يسبق له مثيل. وأضاف أن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للتنفيذ الشامل لجدول أعمال "الموئل" لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ستساعد على تنشيط المركز وتعزيز دوره التنسيقي، الذي يشمل التنسيق مع المنظمات والصناديق والبرامج الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقال إن وفده يُثني على برنامج التنشيط الذي يتولاه المدير التنفيذي للموئل بالإنابة والذي من شأنه أن يعزِّز قدرة المركز في مجالي رصد المعلومات وتقييم الاتجاهات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية. وأشار إلى أنه من المهم أيضا أن تقدِّم الحكومات، وخاصة حكومات البلدان المانحة، الموارد المالية الكافية.

٤٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه على الرغم من أن إندونيسيا قد تأثرت تأثرا شديدا بالأزمة المالية وتواجه صعوبات في تلبية الطلب المتزايد على الإسكان المدعوم المنخفض التكلفة، بما في ذلك الإسكان في المناطق الحضرية، فإنها بدأت في تنفيذ برنامج إصلاحي كبير من شأنه أن يعطي السلطات المحلية بحلول عام ٢٠٠١ استقلالية أكبر. واختتم حديثه قائلا إن وفده يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة دعما إضافيا يشمل تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ استراتيجيات للتنمية الإسكانية المعتَمِدة على المجتمع المحلي ولنقل المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا البناء المنخفض التكلفة من أجل توفير المساكن بتكلفة يمكن تحمُّلها.

٤٦ - **السيدة إبرايموفا** (قيرغيزستان): قالت إن المهمة الأساسية للاحتفال بسنة ٢٠٠٢ باعتبارها السنة الدولية للجبال تكمن، كما هو مبيَّن في التقرير المتعلق بالموضوع (A/55/218)، في الترويج للمحافظة على المناطق الجبلية ولتنميتها المستدامة بما يكفل رفاه مجتمعات الجبال والأراضي المنخفضة. وأضافت أن نجاح السنة سيعتمد على القيام بأعمال المتابعة على مختلف المستويات، وترجمة تلك الأعمال إلى إجراءات فعَّالة على المستوى الميداني بما يشمل أنشطة توليد الدخل لتقليل الفقر، وتقديم الدعم إلى السكان الأصليين والجماعات الضعيفة الأخرى، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إنه قد حدثت بعض التطورات الإيجابية على المستوى الدولي، بما في ذلك بدء جامعة الأمم المتحدة لمشروع جديد بشأن التنمية المستدامة للنظم الجبلية. وأضافت أن وفدها يشعر بالتفاؤل إزاء المبادرات التي يُضطَلع بها على المستويين الوطني والإقليمي والجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية في دراسة وسائل لحل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها سكان المناطق الجبلية.

٤٨ - واستطردت في حديثها قائلة إنه بغية وضع الأسس لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجمهورية القيرغيزية، وهي مناطق تشمل نسبة ٩٦ في المائة من أراضيها، وللتحضير للسنة، جرى اعتماد برنامج وطني

للتحضير للسنة الدولية للجبال والاحتفال بها. وأضافت أن البرنامج يأخذ في الاعتبار المقترحات التي قدمتها منظمات غير حكومية وحكومات محلية وهيئات أكاديمية. وذكرت أنه قد أنشئ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مركز وطني لتنمية المناطق الجبلية وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية. وأضافت أنه قد عُقِد في أيار/مايو ١٩٩٩ مؤتمر دولي بشأن "جبال آسيا الوسطى" وأعقبه، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عقد مؤتمر علمي إقليمي في بشكك.

٤٩ - وأردفت قائلة إنه قد وُضِع مشروع فريد لإنشاء أربع قرى جبلية نموذجية في مقاطعات مختلفة في الجمهورية القيرغيزية. وأضافت أن المشروع سيشمل استخدام تكنولوجيات حديثة وإنشاء نماذج للمستوطنات تسمح لسكان المناطق الجبلية بالمحافظة على أسرهم المعيشية وممارسة الأعمال التجارية والتوصُّل، في نهاية المطاف، إلى حل مشكلاتهم الاجتماعية الاقتصادية.

٥٠ - واختتمت حديثها قائلة إن وفدها يعتقد بأنه من المهم للغاية اتباع نهج جديد إزاء المناطق الجبلية، وتغيير الوعي العام، وتشجيع تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة.

٥١ - **السيد نيماك** (كرواتيا): أشار إلى البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال وقال إن تقرير الأمين العام (A/55/188) يبيِّن أهمية دور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن عملية التحوُّل الاقتصادي هي عملية مطوَّلة تحظى فيها الترتيبات المؤسسية بأهمية أساسية. وذكر أنه بالنظر إلى أن عملية بناء المؤسسات هي عملية تدريجية فإنه ينبغي أن يُنفَّذ التحوُّل بطريقة تدريجية. وأضاف أنه بالنظر إلى أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هي بلدان متنوعة وحققت تقدما بمعدلات مختلفة فإنها تحتاج إلى أشكال مختلفة من المساعدة.

٥٢ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتحوُّل هو تحقيق النمو المستدام والاندماج تماما في الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه لسوء الحظ فإن جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد عانت من انكماش شديد، وكذلك من زيادة البطالة ومن مشكلات اجتماعية أخرى. وذكر أنه ما لم تتم المحافظة على المستويات الحالية، وهي مستويات متواضعة نسبيا، للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي فإنه من المرجَّح أن تتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

٥٣ - واستطرد قائلا إن الاقتصادات الصغيرة التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ولكن لا يوجد أمامها اختيار سوى أن تتبع سياسة تجارية مفتوحة وموجَّهة نحو التصدير. وأضاف أنه بالنسبة لكرواتيا سيؤدي انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز تلك العملية.

٥٤ - واستمر في حديثه قائلا إن حكومته تعتقد بأنه ينبغي أن يعالج الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المعني بالتمويل، تحديدا، حاجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن حكومته تترقب مدخلات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المشاورات الإقليمية التي ستُجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وذكر أن حكومته تعتقد أيضا بأن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة من خلال جهود تعاونية تشترك فيها الحكومات والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني بحيث تتمكن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الاستفادة بالكامل من تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأداة للتنمية.

٥٥ - **السيد سفيتوغورسكي مارينو** (أورغواي): تحدث بشأن البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال وقال إن هناك

حاجة إلى أن يدرك المجتمع الدولي تماما الحاجة إلى دمج البعد الثقافي تماما في العملية الإنمائية على المستوى العالمي، وإنه يجب أن ينعكس هذا في اعتماد سياسات وممارسات في مجال التنمية. وأضاف أن التقدُّم السريع الذي تحقق في مجال الاتصال والمعلومات يساعد على إضافة بُعد ثقافي جديد له جانبان أساسيان، هما التنمية والمعرفة.

٥٦ - وواصل حديثه قائلا إنه في سياق العولمة تحتاج اللجنة إلى إمعان التفكير في تنمية المجتمعات وفي التحدي الذي يمثِّله النمو السكاني في عالم مجزَّأ في كثير من الأحيان، كما أنه يجب عليها أن تشجِّع التعدُّدية التي ستكفل التحوُّل من ثقافة القوة والعنف والإكراه إلى ثقافة التسامح والسلام والحوار. وأعرب عن ترحيب وفده بمبادرة إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، إذ أن العولمة تتطلب إقرارا بكرامة الأفراد والمساواة بين حضاراتهم.

٥٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية. وذكر أن وفده يقترح أن تكرَّس إحدى السنوات التي خصصتها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر للنظر في العلاقة بين الثقافة والتنمية والفقر.

٥٨ - وأردف قائلا إن أورغواي قد تصدَّرت الجهود التي تُبذل داخل منظمة الدول الأمريكية لتجميع المعرفة من خلال تنسيق النظم التعليمية والعلمية للبلدان المعنية وتشجيع إقامة تعاون وثيق بين الجامعات على المستوى الإقليمي. وأضاف أن التحدي الكبير المنتَظَر مواجهته يتمثَّل في كيفية تطبيق تلك المعرفة في تحقيق المزيد من التنمية. وذكر أنه لتحقيق ذلك يجب تدريب الجيل الأصغر للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والتعامل مع عملية العولمة التي لا يمكن عكس اتجاه مسارها. وأضاف أن قِيَم ثقافة السلام لا بد وأن تساعد المجتمع الدولي في تحقيق أهداف القضاء على الفقر، وتقليل اللامساواة، والقضاء على العنف، وإنهاء الحروب. وأشار إلى أن السلام يعتمد على وجود التزام جماعي وصادق؛ ولهذا فإنه ينبغي أن تكون ثقافة السلام ثقافة عالمية يشترك فيها الناس جميعهم.

٥٩ - واستطرد قائلا إن عرض التنوع الثقافي ضروري للمجتمع الدولي. وأضاف أن السلام والديمقراطية والتنمية هي الركائز الأساسية لذلك التنوع. واختتم حديثه قائلا إن توفير التعليم الملائم للأطفال والشباب هو الوسيلة الأساسية التي تسعى حكومته إلى استخدامها لتحقيق التغيير الاقتصادي وضمان مشاركة سياسية أفضل وإقامة سلام عالمي.

٦٠ - **السيد تالبوت** (غيانا): تحدث نيابة عن الأربع عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، وقال إنه بالنسبة للبند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال تعتَبِر وفود الاتحاد الكاريبي أنه من المهم أن تستمر الأمم المتحدة في اتباع نهج استراتيجي إزاء التنمية. وأضاف أن "إعلان الألفية" يوفِّر إطارا مرجعيا هاما في هذا الشأن؛ كما أن الكثير من الالتزامات والسياسات التي اتفِق عليها في "الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي" وفي "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع" لا تزال منطبقة. وذكر أنه على مدى العقد الماضي حدثت نكسات عديدة، وهي نكسات شملت الآثار السيئة للعولمة وحدوث تراجع ملحوظ في الالتزامات الرسمية فيما يتعلق بالتعاون الدولي، كما أن بلدانا كثيرة قد تُرِكَت تعاني من تزايد الفقر والتهميش الاقتصادي.

٦١ - وواصل حديثه قائلا إن قمة الألفية قد حددت مجموعة من الأهداف الإنمائية ووضعت جداول زمنية واضحة لتحقيقها. وأضاف أنه من الضروري الآن أن يُقيَّم

بمعايير محدَّدة ما ينبغي عمله لتحقيق تلك الأهداف، واستكشاف ما يمكن أن يترتب على هذه الأهداف فيما يتعلق بالسياسة على المستويين الوطني والدولي، وكذلك بالنسبة لقيام الآلية الدولية، التي تشمل الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، بدعم التنمية، ومعالجة مسألة الاحتياجات من الموارد. وذكر أنه سيكون من الممكن، على هذا الأساس، وضع سياسات واستراتيجيات وإجراءات ملائمة لدعم العمل الوطني، مع مراعاة الظروف الخاصة التي تواجهها البلدان والمناطق.

٦٢ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي بجدية في الحاجة إلى التزامات تُنفَّذ خلال فترة زمنية محدَّدة وتتعلق بتقديم الموارد اللازمة. وأضاف أن بلدان الجماعة الكاريبية اقترحَت أن يوضع هدف المساعدة الإنمائية الرسمية داخل إطار زمني وأن يُربَط بأهداف النواتج. وذكر أنه ينبغي أن توضع أُطُر مماثلة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات فيما بين المناطق المختلفة.

٦٣ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالبند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال فإن حكومات بلدان الجماعة الكاريبية تُعلِّق أهمية كبيرة على تعزيز التنمية الثقافية واحترام التنوُّع الثقافي. وأضاف أن الجماعة الكاريبية، على صغر حجمها، تتنوع فيها الثقافات والمظاهر الثقافية، وهي تفخر بما تقدمه من إسهام للتراث الثقافي المشترك. وذكر أن الجماعة الكاريبية قد استضافت "العيد الكاريبي للفنون الخلاَّقة"، وأنه قد احتُفِل بآخر تلك الأعياد في سانت كيتس ونيفيس. وأشار إلى أنه على المستوى العالمي لا تزال الجماعة الكاريبية تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتعزيز التنمية الثقافية، وتشدِّد على أهمية تنفيذ نتائج المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية.

٦٤ - وفيما يتعلق بالبند ٩٤ (د)، قال إن الحاجة إلى إجراء حوار موجَّه بدرجة أكبر نحو تحقيق النتائج قد أصبحت أكثر وضوحا في عصر العولمة الحالي. وأضاف أن الجماعة الكاريبية تعتقد بأنه يجب أن يؤدي الحوار المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي إلى تمكين المجتمع الدولي، وخاصة البلدان النامية، من التعامل بطريقة فعَّالة مع ما تعِد به العولمة من فوائد وما تنطوي عليه من مخاطر. وأشار أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي من هذه الناحية.

٦٥ - وفيما يتعلق بالبند ٩٤ (هـ)، قال إن حكومات بلدان الجماعة الكاريبية تدرك أن هناك حاجة إلى تضييق الفجوة الموجودة بين السياسة الموضوعة على المستوى الدولي والسياسة المنفَّذَة على المستويين الوطني والإقليمي وذلك بالنظر إلى التغيُّر السريع في الطلب على المأوى الملائم والخدمات الأساسية. وأضاف أن تلك الحكومات لا تزال تنظر إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للحصول على التوجيه والدعم بالنسبة لوضع برامج المستوطنات البشرية وتنفيذ تلك البرامج. وذكر أنه لذلك فإن سحب المركز الإقليمي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في عام ١٩٩٧ كان بمثابة توجيه ضربة قاسية إلى تنفيذ البرامج في المنطقة. وأضاف أنه قد حدثت نكسة كبيرة أخرى، وهي عدم توفر الموارد المالية وعدم وجود برنامج متزامن للوكالات الإقليمية المناظرة. وقال إنه نتيجة لذلك كان إطار إدارة وتنمية المأوى على المستوى الإقليمي متسما بالضعف، كما تعيَّن إلغاء، أو تأجيل، عددٍ من الأنشطة. وأضاف أن الجماعة الكاريبية تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل ومكثَّف، وخاصة بالنسبة لزيادة تمويل البرامج التي لها صلة بتنمية المستوطنات البشرية، ومعالجة ليس فقط التوسُّع الحضري السريع بل أيضا البُعد الريفي.

٦٦ - واختتم حديثه قائلا إنه فيما يتعلق بالإصلاحات التي أُجرِيَت لتعزيز دور كلٍ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فإن بلدان الجماعة الكاريبية تشعر بالارتياح لإعطاء أولوية لحاجات المرأة ولمشاركتها في الإدارة الحضرية وذلك لأن تزايد الفقر في المناطق الحضرية وارتفاع نسبة النساء اللواتي يَعُلْن أسراً معيشية يجعل معالجة مشاغل المرأة أمرا هاما.

٦٧ - **السيد كلوبوتوسكي** (بولندا): قال إنه بعد مرور عقد من الزمان على إجراء الإصلاحات الهيكلية أصبح اقتصاد بولندا الآن اقتصادا منفتحا ويعتمد على السوق ويمثِّل نشاط القطاع الخاص التنافسي فيه نسبة ثلثي النشاط الاقتصادي. وذكر أن النمو القوي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وسلامة السياسة النقدية، واستقرار نظام المصارف، وتحديث الصناعة، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، في بولندا قد أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وساعدتها على تحمُّل الاضطراب الاقتصادي العالمي الذي حدث في السنوات الأخيرة. وأشار إلى أن بولندا تتطلع الآن إلى الانضمام كعضو في الاتحاد الأوروبي، كما أنها تتخذ الخطوات المطلوبة لاستكمال تلك العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

٦٨ - واستطرد قائلا إن وفده يشعر، مع ذلك، بالقلق إزاء تزايد التفاوت في الأداء الاقتصادي والمؤسسات والهياكل فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن عدد البلدان التي كانت اقتصاداتها في السابق اقتصادات حاكمة والتي حققت تحوُّلا كاملا وحقيقيا هو، في الواقع، عدد قليل. وذكر أن الإصلاحات اللازمة كانت مصحوبة بقدر من الحرمان الاجتماعي لم يسبق له مثيل - زيادة هائلة في البطالة، وانتشار الفقر، واللامساواة المأساوية، وتدهور الخدمات العامة، وإساءة استعمال المخدرات، والمشكلات الصحية، وزيادة الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الجريمة المنظمة. وذكر أن هذه المشكلات الاجتماعية كان لها أثر شديد بصفة خاصة على الجماعات الأكثر ضعفا في المجتمع. وأضاف أن التقرير الذي أعده البنك الدولي مؤخرا والمعنون "جعل التحوُّل في صالح الجميع: الفقر واللامساواة في أوروبا وآسيا الوسطى".

٦٩ - واستطرد قائلا إن وفده يشجِّع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على القيام بأنشطة تحليلية وتقديم المشورة والمساعدة التقنية فيما يتعلق بالسياسة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن وفده يؤيد أنشطة الأمم المتحدة التي تعزِّز الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد على السوق، والتكيُّف الهيكلي، والمؤسسات الخاصة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ودمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال في ختام حديثه إن بولندا ترغب في تقديم خبرتها الواسعة من أجل تعزيز بناء القدرات في البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧٠ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إنه بالنظر إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد مشروعي قرارين بشأن موضوع الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتنمية فإنه لن يجري إعداد مشروع قرار بشأن الموضوع في الدورة الحالية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.